

الفرص الحقيقية لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

في الرابع من آذار/مارس، أغلقت القنصلية العامة الأميركية في القدس أبوابها وأوقفت عملها الرسمي وانتهت مدمجة بالسفارة الأميركية المتنقلة حديثاً إلى القدس، لتطوى بذلك مسيرة عمل وتمثيل مباشر للعلاقات الأميركية الفلسطينية لفترة تزيد على مائة وستين عاماً. ليس فقط بإنهاء الوجود والدور، وإنما بنقل جسر العلاقات الفلسطينية الأميركية من صيغته المباشرة بكل دلالاتها ومعانيها السياسية والدبلوماسية عنواناً للتواصل والصداقة والتعاون والعلاقات الإيجابية، إلى قناة أخرى بديلة بل عدائية، حين تحولت القنصلية إلى مجرد قسم للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية لدى إسرائيل، إضافة إلى وجودها في القدس التي تعترف بها الإدارة الأميركية عاصمة لإسرائيل بكل ما يعنيه ذلك من تنكّر لتاريخ العلاقات الفلسطينية الأميركية واعتداء على الحقوق الفلسطينية

وانتهاك للقانون وقرارات الشرعية الدولية.

حين أعلنت الإدارة الأميركية على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو في أيار/ مايو 2018 نفل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس ودمج القنصلية العامة مع السفارة الأميركية، منوهاً إلى أن العلاقات مع الفلسطينيين ستتم عبر وحدة شؤون فلسطينية خاصة داخل السفارة الأميركية في القدس، وكانت الخارجية الأميركية قد أصدرت بياناً رسمياً يؤكد أن قرار الولايات المتحدة خفض تمثيلها الدبلوماسي لدى الفلسطينيين سيدخل حيز التنفيذ في الرابع من آذار/ مارس 2019 عبر دمج قنصليتها في القدس بسفارتها لدى إسرائيل ليشكلا بعثة دبلوماسية واحدة.

يعود تأسيس القنصلية الأميركية في القدس، إلى أواسط القرن التاسع عشر. القرن الذي شهد تنافساً بين العديد من القوى الغربية الاستعمارية في مجالات عديدة، من خلال المشاريع الدينية التبشيرية في العالم، وخاصة في مناطق الإمبراطورية العثمانية الإسلامية وتحديداً في القدس ومسار الحروب الصليبية بدعوى حماية الكنائس والأماكن المقدسة في المدينة. فكانت قنصليات بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وكذلك الولايات المتحدة عندما عين الرئيس الأميركي جون تايلر، السيد واردر كريسون كأول قنصل عام في القدس عام 1844، ليصار في العام 1857 تكوين وإنشاء الوجود القنصلي الأميركي الدائم بافتتاح القنصلية العامة بالمبنى الكائن داخل باب الخيل باب يافا سابقاً في البلدة القديمة، الذي مازال قائماً، ويقع فيه اليوم مركز الدراسات المسيحية السويدية.

ولقد شغلت القنصلية الأميركية طوال مدة وجودها في القدس عدة مواقع

باختيارها أو بسبب تطورات الوضع في المدينة، إلا أنها حافظت باستمرار على أمر وجودها في القدس واستقلاليتها عن سفارات الولايات المتحدة، سواء في تل أبيب أو عمان، وذلك ما يؤكد وضع القنصلية التاريخي؛ إذ انتقلت في أواخر القرن التاسع عشر إلى مبنى كبير رقم 18 شارع أغرون خارج البلدة القديمة لكنه في القدس، وذلك بعد شراء الولايات المتحدة لهذا المبنى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي يضم إقامة القنصل والقنصلية في الوقت ذاته.

لكن في أيار/ مايو من العام 1948 وعقب قيام دولة إسرائيل و اغتيال القنصل الأميركي العام في القدس توماس واسون ومن ثم تبني الأمم المتحدة لقرار التقسيم 181 وإنهاء الانتداب البريطاني واندلاع الحرب الإسرائيلية العربية، التي انتهت بإسقاط النظام الخاص بالقدس وتقسيمها، غربية تخضع للسيطرة الإسرائيلية وشرقية بإدارة أردنية، فقد استمرت القنصلية الأميركية بالوجود والعمل، إذ استأجرت الحكومة الأميركية مبنى آخر جديدًا في الجزء الشرقي من القدس جاعلة من ذات القنصلية الواحدة تعمل من خلال مبنيين، أحدهما القديم الذي بات في القدس الغربية والآخر الجديد المستأجر في الجزء الشرقي من المدينة بشارع نابلس يتم التواصل بينهما عبر نقطة تفتيش بوابة منذ اليوم حين واصلت هذه القنصلية العامة الموحدة عملها لحين اتخاذ القرار بإغلاقها، في الوقت نفسه الذي كان فيه للولايات المتحدة سفارة لدى إسرائيل وأخرى لدى المملكة الأردنية الهاشمية، ليس لي منها أي سلطة إزاء القنصلية العامة بالقدس، الحال الذي كان أيام الإدارة الأردنية ثم استمر بعد سقوط الجزء الشرقي من القدس تحت

الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967، أي إن القنصلية واصلت وجودها وعملها في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ورغم كل الإجراءات والسياسات الإسرائيلية اللاحقة.

وهذا الواقع لم يتغير، سواء بعد إعلان إسرائيل عن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل بقرار من الكنيست عام 1980، وهو القرار الذي رفضه ولم يعترف به العالم بأسره، سواء كانت السيادة الإسرائيلية في القدس الغربية أو الشرقية، مؤكداً أن القدس الشرقية أرض محتلة. بل إن مجلس الأمن أصدر قراره رقم 478 لعام 1980 مؤكداً بطلان الإجراء الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل مطالباً بإلغائه على الفور، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على ذلك القرار ولم تعترضه بالفيتو كما هي العادة، بما يفيد عدم موافقة الولايات المتحدة على هذا الإجراء الإسرائيلي الأحادي واستمرت بموقفها في الإبقاء على القنصلية مستقلة عن السفارة الأميركية في تل أبيب حتى بعد اعتراف الكونغرس الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقراره قانون السفارة في القدس في 23 / 10 / 1995، حيث سمح نفس القانون للرئيس الأميركي بوقف تنفيذ ذلك القانون رغم إقراره لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي الأميركي، وذلك ما دأب عليه الرؤساء الأميركيين كلينتون وبوش وأوباما حتى مجيء الرئيس ترامب وإعلانه في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والبدء بالتخطيط لنقل السفارة إليها، الأمر الذي تم تنفيذه والاحتفال بافتتاح السفارة الأميركية بالقدس في 14 مايو / أيار 2018 بمناسبة ذكرى قيام إسرائيل.

تم الإجراء بسرعة كبيرة من خلال استخدام مبانٍ كانت مخصصة في الأصل لاحتياجات القنصلية العامة، حيث كانت القنصلية تتوسع باستمرار باستئجار مبانٍ إضافية، كما هو الحال بالنسبة لمبنى الطالبة في القدس الغربية عام 2004 وكما هو الحال بالنسبة لبناء مركز خدمات المواطنين الأميركيين بالقرب من جبل المكبر في المنطقة الممتدة من منطقة الحرم الفاصلة بين الغربية والشرقية إلى الجزء الشرقي من المدينة.

وتلك مفارقة مؤلمة بحد ذاتها حين انتهت مباني ومكاتب القنصلية العامة لدى فلسطين لتؤوي مقرات السفارة الأميركية لدى إسرائيل في القدس.

وهكذا سريعاً، وبذريعة توفير الأموال وبقرار إداري أخرج تم الاستيلاء الفعلي على مباني ودور القنصلية العامة لصالح نقل السفارة من تل أبيب إلى مبنى القنصلية الكائن في 14 شارع ديفيد فلوسر قرب جبل المكبر في القدس، كما سبقت الإشارة، منهيًا بذلك رحلة تاريخية من العمل والتمثيل القنصلي الأميركي المستقل في فلسطين امتدت لأكثر من مائة وستين عاماً، من القنصل الأول واردر كريسون إلى القنصل العام الأخير السيدة كارين ساساهارا، وما بينهما من قتائل لعبوا أدواراً سياسية في غاية الأهمية بعد قيام السلطة الفلسطينية على صعيد العلاقات الثنائية الفلسطينية - الأميركية وعلى صعيد عملية السلام في المنطقة.

كان لي شخصياً بموقع المسؤولية الرسمي تجربة مباشرة مع العديدين، وأذكر منهم تحديداً القنصل جاك والاس والقنصل دانييل روبنستين والقنصل مايكل راتني، الذين لعبوا أدواراً تفوق دور السفراء المعتمدين. فيما كان القناصل المتعاقبون جزءاً من السلك القنصلي الدولي المعتمد لدى

السلطة الفلسطينية، سواء باعتماد قانوني أو واقعي بالتفويض والتعامل الرسمي المستقل والمخصص تحديداً للشأن الفلسطيني وخاصة السلك القنصلي والدبلوماسي المقيم في مدينة القدس والذي لم يزل قائماً لغاية اليوم باستثناء الأميركي بطبيعة الحال لدى السلطة الفلسطينية.

ونذكر منه قنصليات: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، السويد، بلجيكا، اليونان، ثم تركيا والقاصد الرسولي، والتي افتقدت مشاركة القنصل الأميركي في الاجتماع الدوري الشهري للقناصل في القدس لدى فلسطين والذين يعملون باستقلالية تامة عن سفراء بلدانهم في تل أبيب.

ومع أن إعلان ترامب بشأن القدس والسفارة وبالتالي القنصلية التي لم يرد ذكرها في الإعلان، الذي تضمن نصاً صريحاً بأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها لا يعكس تخلياً عن الالتزام القوي للولايات المتحدة بالسعي لاتفاق سلام دائم، ذلك المسعى البائس بعناوين صفقة القرن ومضامينها، كما تضمن الإعلان أيضاً مواصلة الولايات المتحدة عدم اتخاذ أي موقف بشأن أي من قضايا الوضع النهائي، فيما تخضع الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس لمفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف.

لكن صفقة ترامب كانت تشير صراحة إلى القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل وأن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في ضواحي القدس وتحديداً أبو ديس، بما يشرح ويفسر معنى عدم اتخاذ أي موقف بشأن قضايا الوضع النهائي رغم محاولات وزير الخارجية آنذاك جورج بومبيو التبرير بالقول إن القرار بشأن القنصلية أو نقل السفارة إلى القدس لا يشير إلى

تغيير في السياسة الأميركية تجاه القدس والضفة الغربية أو قطاع غزة، محاولاً تبرير وتسويق القرار، مكرراً بأن وزارته ستواصل القيام بجميع المهام الدبلوماسية والقنصلية التي كانت تؤديها القنصلية العامة في القدس، بما يؤكد حقيقة وأبعاد التغيير الفعلي والرسمي والقانوني الذي جرى باستبدال القنصلية لدى فلسطين بالسفارة لدى إسرائيل وفي مدينة القدس.

إنه التغيير الجوهرى، بل الانقلاب المباشر في العلاقات الأميركية الفلسطينية بأتم معاني الكلمة، سواء لجهة التكرار للموقف الأميركي التاريخي من المركز القانوني لمدينة القدس أو مخالفة مواقف جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة أو لجهة انتهاك قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والإيمان في المساس بحقوق الشعب الفلسطيني وما يرتبه ذلك من تسليمه وتبني للقرارات والسياسات الإسرائيلية المعادية للشعب الفلسطيني وجوداً وأرضاً وحقوقاً، انتهاءً بتقويض العلاقات الثنائية الفلسطينية - الأميركية وإنهاء الدور الأميركي كوسيط في الصراع وعملية السلام.

وذلك ما عبر عنه الموقف الفلسطيني القوي في مواجهة القرار الأميركي بشأن القدس ونقل السفارة وإغلاق القنصلية في إطار الموقف الحاسم تصدياً لمشروع صفقة القرن الذي صاغته وعملت على تطبيقه إدارة ترامب بشتى أساليب الترغيب والترهيب والتهديد، وصولاً إلى قطع العلاقات الفلسطينية - الأميركية بصورة شاملة.

ونستحضر في هذا السياق بعض العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على فلسطين لإرغامها على قبول صفقة القرن، إلى جانب ما قرره الصفقة مسبقاً لصالح إسرائيل والتي لم تتوقف على موضوع القدس، بل مضت أكثر

انتقاصًا واستيلاءً على الحقوق الفلسطينية بداية من التنكر لحلّ الدولتين طبق قرارات الشرعية الدولية باختراع شريعات جديدة وموافقة ترامب ودعمه لنتنياهو في ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، كما تكشف مؤخرًا بوثائق رسمية.. لقد أوقفت الإدارة الأميركية كل أشكال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية والأونروا، ووظفت علاقاتها وثقلها لمحاولة تفكيك الأونروا وإنهاء قضية اللاجئين وأغلقت مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وفرضت حصارًا سياسيًا وماليًا مشددًا على السلطة الفلسطينية، فيما شجعت سلطة الاحتلال الإسرائيلي على ممارسة المزيد من العدوان والتهويد والاستيطان. لكن فلسطين صمدت وقاومت وتصدت للصفقة، وخاصة في جولات المواجهة الشعبية المتعاقبة في مدينة القدس، التي كانت ولم تنزل تتعرض لهجمة استعمارية تهويدية غير مسبوقة تستهدف هوية المدينة ومواطنيها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، إلى أن جاءت انتخابات الرئاسة الأميركية والتي أطاحت بإدارة ترامب والحزب الجمهوري بانتصار جو بايدن والحزب الديمقراطي.

كثيرة هي التعهدات التي أطلقها الرئيس المنتخب بايدن حتى قبل فوزه بالانتخابات في نطاق إعادة تصويب العلاقات الأميركية الدولية عامة، والتراجع عن تلك التي أقرها وطبقها الرئيس المنتهية ولايته ترامب، وخاصة نحو الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقات الأميركية - الفلسطينية، بما فيها موضوع القنصلية بشكل محدد وذلك بالتزام معلن تتعهد فيه إدارة بايدن بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس إلى جانب العديد من الالتزامات الأخرى، مثل إعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن

واستئناف الدعم المالي وتجديد الموقف الداعم لحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقدس عاصمة لدولتين وإلغاء كل العقوبات، الأمور التي بقيت التزامات نظرية ولم ينفذ منها شيء رغم تكرار إعلانها وتأكيداتها. ظلت الإدارة الأميركية وما زالت تعيد تأكيد إصرارها على إعادة فتح القنصلية في القدس، من ذلك ما أكده وزير الخارجية الأميركي بلنكن بعد اجتماع مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيار/ مايو 2021، حيث أعلن بوضوح أن الولايات المتحدة ستמضي قدماً في عملية إعادة فتح القنصلية في القدس، مؤكداً بتصريح رسمي أنه أخبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو والرئيس الفلسطيني عباس بذلك باعتبار إعادة فتح القنصلية طريقة مهمة للتعامل مع الشعب الفلسطيني.

تلك التأكيدات التي تلقاها الفلسطينيون والعرب بالمصادقية والثقة وبالترحاب والتقدير، فاعتبرها السيد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية خطوة مهمة لتعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة وفلسطين، مضيفاً.. إن مثل هذه الخطوة تعد تصحيحاً لخطأ أقدمت عليه الإدارة السابقة بقرارها إغلاق القنصلية التي ظلت لعقود طويلة جسراً دبلوماسياً بين الولايات المتحدة وفلسطين، كما أن هذه الخطوة تعكس نهجاً إيجابياً لدى الإدارة الحالية، خاصة لجهة الاعتراف الواضح بحل الدولتين كسبيل وحيد لتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن هذا التأكيد الأميركي والتفاؤل المقترن بالترحيب الفلسطيني الغربي لم يدم طويلاً ودخل دوائر التخمين والتحليل والترقب إلى الشك.

قبيل زيارة الرئيس الأميركي بايدين للمنطقة، أكد السفير الأميركي في

إسرائيل توم نايدس أن الولايات المتحدة لن تتنازل عن قرارها بإعادة فتح قنصلية أميركية للفلسطينيين في القدس، وإضافة في مقابلة له مع صحيفة «إسرائيل اليوم» بتاريخ 17 / 6 / 2022، أن الرئيس جو بايدن يزور منطقة الشرق الأوسط منتصف الشهر القادم وسيبحث قضايا عديدة بصرف النظر عما إذا تغيرت الحكومة بتل أبيب، ورداً على سؤال للصحيفة، أوضح السفير أن إعلان واشنطن فتح مكتب للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية بالقدس لا يعني التنازل أو التخلي عن قرار إعادة فتح القنصلية، بل إن الضغط والمناقشة مستمرٌ مع الحكومة الإسرائيلية لفتح القنصلية، وأن واشنطن ستواصل الطلب من إسرائيل الموافقة على إعادة فتح القنصلية، لكنه أرفد بأن واشنطن لن ترغم إسرائيل لكنها تتحدث إليها، فإسرائيل حليفة وصديقة وأنت لا تطلب من الأصدقاء، بل تتحدث إليهم.

وكان نيد برايس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قد أكد قبل هذا أن إدارة بايدن لا تزال ملتزمة بإعادة فتح القنصلية في القدس وتواصل مناقشة المسألة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، مستدرِكاً بأن هناك عدداً من الخطوات التي يجب اتباعها لدى إعادة فتح أي منشأة دبلوماسية، وهناك حساسيات خاصة متعلقة بهذه المنشأة بالذات، لكن هذا لا يعني تخلي بلاده عن فكرة إعادة فتح القنصلية، مع أن الموضوع في الحقيقة وبغض النظر عن التصريحات والرغبات، أصبح بكل وضوح مشروطاً بموافقة إسرائيل دون ضغط أو إكراه ودون عجلة من الأمر. وذلك بيت القصيد وقاسم مشترك بين التصريحات الرسمية الأميركية والموقف الأميركي. وتحسباً لاحتمالية طرح الرئيس بايدن على الحكومة الإسرائيلية أثناء رحلته الشرق أوسطية موضوع

إعادة فتح القنصلية، فقد حدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بينت موقف حكومته بصورة واضحة، معلناً في سياق اعتزاه مواجهة بايدن بأن ليس هناك مكان لقنصلية أميركية أخرى في القدس، لطالما طرحنا موقفنا بهدوء وإذا أرادوا الولايات المتحدة فتح قنصلية في رام الله فلا مشكلة لدينا..

بمعنى أن الائتلاف الهش الذي يقوده بينت والذي يحاول تجنب الانهيار بكل السبل، كما تدّعي وتبرر الإدارة الأميركية الجديدة تساقها مع المواقف الإسرائيلية، لن يعمل على تجنب مواجهة مع الإدارة الأميركية بسبب القنصلية في القدس أما خارج القدس برام الله فلا مانع: أي إن الاعتراض الإسرائيلي لدرجة الجاهزية للدخول في مواجهة مع الإدارة الأميركية هو المكان وليس المبدأ في ظل رمزية القدس ودلالاتها السياسية والسيادية، ما يجعل من أي قبول، سواء أميركي أو فلسطيني بفتح القنصلية خارج القدس تخلياً عن القدس الشرقية المحتلة كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية وتسلماً بكونها إسرائيلية وعاصمة لإسرائيل، إنها نفس مقاربة عدم إجراء الانتخابات الوطنية الفلسطينية في القدس..

انتهت زيارة الرئيس بايدن للمنطقة والتي شملت زيارته إسرائيل المتوجة بإعلان القدس عن التعاون الإستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي. وزيارة فلسطين ولقاء الرئيس عباس مع بايدن في بيت لحم، تلك الزيارة البروتوكولية والتي لم تسفر عن نتائج محددة بما في ذلك عدم صدور بيان مشترك. كما انتهت الزيارة بقمة جدة، حين التقى بايدن بقيادة دول الخليج، إضافة إلى قادة العراق ومصر والأردن، وما أكدته تلك القمة من مبادئ وقرارات الشرعية الدولية بشأن تسوية القضية الفلسطينية.

غير أن موضوع القنصلية الأميركية في القدس لم يكن عنواناً أو بنداً في أي من محطات تلك الزيارة وإن تم التطرق إليه في القمة الفلسطينية - الأميركية دون التوصل إلى شيء فعلي أو رسمي، بل كان من نتائج تلك الزيارة والقمة الثنائية انكشاف المواقف الأميركية الحقيقية، ففي حين تمسك الفلسطينيون بإعادة فتح القنصلية في القدس تحديداً جسراً للعلاقات الثنائية، تمسكت الحكومة الإسرائيلية بالمعارضة المطلقة لإعادة فتحها في القدس، فكان الموقف الأمريكي الملتزم إعلامياً بإعادة فتح القنصلية مع تعليق ذلك على موافقة الحكومة الإسرائيلية.

وإلى حينه، عملت الإدارة الأميركية على توفير بدائل رسمية لوجود ودور القنصلية العامة في القدس، وهو البديل القائم والذي يعمل اليوم كما كان مرسومًا في عهد ترامب من خلال قسم الشؤون الفلسطينية بالسفارة الأميركية في القدس ولكن بمرجعية تتخطى السفير الأمريكي في القدس، وهي وزارة الخارجية في واشنطن، وبكل ما يعنيه هذا البديل من إطاحة بمبدأ التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المستقل والعلاقات الأميركية الفلسطينية المباشرة لتصبح من خلال السفارة الأميركية لدى إسرائيل.

وذلك يعني بصورة غير مباشرة وشبه معلنة تخلي إدارة بايدن عن تعهداتها، سواء لجهة القنصلية أو غيرها، كما يعني استمرارية ترتيبات وسياسات ومواقف إدارة ترامب السابقة، سواء تعلقت بالقنصلية أو غيرها وصولاً إلى صفقة القرن وبقائها، بل ومواصلة التقييد بمعاييرها وحلولها، بل واستمرار تنفيذها بغياب أي مشروع أو حراك سياسي بديل وهذا هو التحدي الأكبر..

عملياً، تحاول إدارة بايدن وفي سياق التخلي عن تعهد إعادة فتح القنصلية وتجاوزه بتبرير ذلك دون أن تكشف عنه، بل بتكرار تمسكها به ربطاً باحتياجها للموافقة الإسرائيلية من جهة ثم بتسويق البديل المعتمد اليوم كجسر للتواصل والعلاقات الثنائية الأميركية - الفلسطينية من جهة ثانية.

وذلك ما كشفه بوضوح شديد السيد جورج نول رئيس المكتب الأميركي للشؤون الفلسطينية في السفارة الأميركية بالقدس في مقابلة مطولة له مع جريدة الأيام الفلسطينية، والتي أكد فيها السيد جورج نول أن إعادة فتح القنصلية مرتبط بموافقة الحكومة الإسرائيلية وأن الأخيرة لم تأذن للولايات المتحدة بإعادة فتحها، مضيفاً إن الأمر تقني إلى حد كبير لأنه بموجب معاهدة فيينا، فإن لإسرائيل القدرة لمنح الأذن لنا لفتح القنصلية وحتى الآن هم يرفضون ولكننا لم نتخل عن الهدف فهو هدف للمستقبل لا يمكننا الآن القيام بهذا الأمر ما لم تسمح به إسرائيل.

وليس الموضوع هنا الدخول في جدل قانوني وفقهي بشأن معاهدة فيينا لتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وخاصة أن أساس التبرير الأميركي يرهن مسألة إعادة فتح القنصلية، ومرة أخرى إعادة فتح القنصلية وليس إنشائها أو تأسيسها، بل إعادة تشغيلها استمراراً لدورها ووجودها التاريخي شرط الموافقة الإسرائيلية المسبقة، هذه الموافقة الصريحة التي لن تحصل بمعنى تبني الإدارة الأميركية حقيقة للموقف الإسرائيلي من القنصلية الأميركية، وهي اختصاص حصري بالمصالح والسياسة الأميركية البحتة.

كما أن الأصل القانوني يقول بكل بساطة، أن ليس من شأن إسرائيل الاعتراض على إعادة فتح القنصلية لأن الحكومة الإسرائيلية هي التي انقلبت

على الواقع القانوني والتاريخي القائم، وهي التي انتهكت القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالموضوع وتمامت معها الإدارة الأميركية في عهد ترامب، ما يجعل من مسألة ربط إعادة فتح القنصلية بالموافقة والأذن الإسرائيلي عملية عكسية تتساقق في الجوهر مع السياسة والمواقف الإسرائيلية المنتهكة لأبسط قواعد القانون الدولي بما فيها اتفاقية فيينا.

وباستبعاد أمر التغيير الجوهرى في السياسات الأميركية الذي أحدثه ترامب ويتأقلم معه بايدن، فإن الموضوع ليس أكثر من إجراء إدارى أميركى يلغى قرار دمج القنصلية بالسفارة الأميركية ويعيدها إلى ما كانت عليه قنصلية مستقلة مازالت تتوافر لها كل شروط ومتطلبات العودة للوجود واستئناف العمل، من حيث أن قرار الدمج كان قراراً باطلاً وبُنى على باطل مخالف ومنتهك للقواعد والمبادئ والقرارات الدولية وحتى السيادة الدستورية الأميركية ذاتها، سواء الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة الأميركية إليها، وصولاً إلى دمج القنصلية بالسفارة.

ويكفى تذكير السيد جورج نول بأن في القدس تسع قنصليات لدول صديقة لإسرائيل ولكنها لم تزل تواصل وجودها ودورها النشط في تمثيل دولها لدى فلسطين ولم تغلق أبوابها أو سعت لنيل الأذن والموافقة الإسرائيلية لاستمرار عملها في القدس الشرقية المحتلة، إلا إذا كانت الإدارة الأميركية - وهذا هو المنطق الذي يمكن استخلاصه - تقر وتعترف بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس الموحدة كما تقول وتصر على تعزيز هذه السيادة المزعومة، والتي جاهرت بدعمها إدارة ترامب، ما يؤكد استمرارية النهج بين إدارتي ترامب وبايدن.

ولم يتوقف أمر التخلي الفعلي والحقيقي عند الالتزام أو التعهد الذي قطعه الرئيس بايدن على نفسه وإدارته، بل شمل مختلف تلك الالتزامات والتعهدات ليعود الحال عملياً إلى ما كان عليه إبان إدارة ترامب لكن دون خطوات جديدة أو إضافية، وهو ما يتأكد بوضوح في حديث السيد جورج نول المشار إليه بخصوص موضوعات أخرى طرحت في لقاء القمة بين الرئيس بايدن وأبومازن، كموضوع إعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن الذي لا يفترض موافقة إسرائيلية مسبقة لكنه بات لا يقل تعقيداً عن إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس بمبررات واشترطات أميركية جديدة لم تكن واردة حين تم إغلاق المكتب في عهد ترامب، إذ يقول السيد نول إن إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية يتعلق بتنفيذ المنظمة لبعض المتطلبات، فقد صدر قانون محدد بشأن المنظمة عن الكونغرس، ولهذا القانون متطلبات ينبغي الإيفاء بها من أجل إعادة فتح المكتب، ونقلنا هذه المتطلبات إلى السلطة الفلسطينية، ونأمل أن يقوموا بالخطوات التي تسمح لنا بإعادة فتح المكتب، وأكد نول بكل صراحة أن الأمر مرتبط برواتب الأسرى وأهالي الشهداء مع أنه ليس الموضوع الأساسي..

جدير بالذكر أن موضوع رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، كما هو معروف، هو قانون إسرائيلي شرّعه الكنيست قبل أن يتبناه ويقره الكونغرس الأميركي ويصبح شرطاً أميركياً لإعادة فتح مكتب «م.ت.ف» في واشنطن، في حين أن الكنيست نفسه لم يضع أي اشتراطات تتعلق بمنظمة التحرير تحديداً فهي الشريكة باتفاقيات أو سلو وإقامة السلطة الفلسطينية ومرجعيتها، أي صاحبة مشروع السلام برمته، وإن قامت حكومة إسرائيل بخضم قيمة المصروفات

المالية لرواتب الأسرى والشهداء من أموال المقاصة الفلسطينية بعملية قرصنة رسمية معلنة..

وهنا مرة أخرى.. تنكشف هشاشة التعهد الذي قطعه بايدن على نفسه بإعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن وربطه وإن بصورة غير مباشرة أو بالنتيجة بالموقف والسياسات الإسرائيلية.

ويمضي السيد نول في مقابلته متحدّثاً عن موضوع إعادة إطلاق عملية السلام وحلّ الدولتين بديلاً لمشروع صفقة القرن، ويكشف نول عن بعض أسرار قمة بايدن - أبو مازن، فيقول إن بايدن أجرى نقاشاً إستراتيجياً مع الرئيس أبو مازن وتحدث معه عن التحديات الكثيرة التي تواجه الجميع، وقد وجّه له النصيحة بأن هناك تغييرات إقليمية تحدث، وتحالفات تتغير، وهندسة العالم في تغيير مستمر، والطريقة التي ستحصل فيها على ما تريد هي الاعتراف بهذه التغييرات والتأقلم معها.. ويضيف هناك أمور لم تكن تتخيلها قبل خمس سنوات تحدث الآن مثل التطبيع والأمن الإقليمي.

وأضاف نول إن بايدن أبلغ عباس بأنه سيكون جاهزاً لمساعدة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في عملية سياسية، غير أنه لا يعتقد أن ثمة فرصة لنجاح مبادرة سلام كبيرة في المرحلة الحالية، وأكد نول: إن أبو مازن قدم قائمة طويلة من المطالب، كان رد بايدن أن الاعتراف بالتغييرات والتأقلم معها هو طريق الحصول على تلك المطالب وطلب منه التفكير بطريقة مختلفة يمكن أن تتناسب مع الديناميكيات الإقليمية الجديدة التي من شأنها أن تسمح له بالوصول إلى أهدافه، منوهاً إلى أن بايدن كان واضحاً في تحديد قدرة الولايات المتحدة على التأثير حين أكد للرئيس أبو مازن أنه يؤمن بحلّ

الدولتين وأن المستوطنات خطأ ولا يريد أن يرى مستوطنات، ولكن لا يمكن أن أوقف ذلك بنفسه هناك حدود لما يمكن للولايات المتحدة القيام به.. لا يمكنني إنشاء حلّ الدولتين.. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تجري اتصالاً هاتفيًا وتجعل هذا ممكنًا.. سنواصل الدفع بهذا الأمر لتحقيق الهدف ولكن لا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا.

وهكذا تعود مرة أخرى الاشتراطات الإسرائيلية الجديدة ارتباطًا بموضوع التطبيع والأمن الإقليمي وصفقة القرن.. ويعود الانسداد في أفاق عملية سلام حقيقية جادة تحقق أهدافها وينحسر الدور الأميركي من وسيط إلى رهين الموقف الإسرائيلي ويندحر حلّ الدولتين، فيما يتواصل الاستيطان والتهويد ومخططات ومشاريع خلق الواقع القسري الجديد من الجانب الإسرائيلي وبصمت وتواطؤ دولي، والأخطر بغياب الفعل والمبادرة الفلسطينية الموحدة القادرة على التأثير.

أصبح ليس موضوع القنصلية الأميركية في القدس على أهمية، لأن الأهم والمطلوب هو الإقرار الأميركي بأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي تلك سيادة إسرائيلية عليها وهي حق سيادي خالص لفلسطين، بل وعاصمة دولة فلسطين، ما يستوجب في المقام الأول إعادة النظر في الاعتراف بالقدس الموحدة غربها وشرقها عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، وجعل إعادة فتح القنصلية إن حدث لأن المطلوب هو قنصلية أو سفارة أميركية لدى فلسطين في القدس عاصمة فلسطين وليس في القدس عاصمة إسرائيل.. وهناك نقل من أهمية إعادة فتح القنصلية كما كانت، ولكننا نريد إعادة فتحها كما ينبغي أن يكون عملاً على الأقل بذات

مقايسة الإدارة الأميركية لإعادة فتح مكتب المنظمة بواشنطن، الذي تستغله الإدارة لوضع اشتراطات جديدة، فهل ما هو مسموح للإدارة ممنوع على الفلسطينيين؟ مع خلاصة أن موضوع إعادة فتح القنصلية بات رهين الموقف الإسرائيلي وبالتالي أحد مخرجات تسوية سياسية إن حدثت تلك التسوية.